

تونس =WF= تشديد =القيود= على =القضاة= والصحفيين إزدراء تام لروح القمة العالمية حول مجتمع المعلومات

يساور منظمة العفو الدولية قلق بالغ بشأن القيود الإضافية التي فرضت على استقلال القضاء وحرية الرأي في تونس، حيث يستمر ترهيب القضاة والصحفيين ومضايقتهم، في ازدراء تام لروح القمة العالمية حول مجتمع المعلومات الذي سيعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني OMMR في تونس العاصمة.

وفي 0V أغسطس/آب، استُدعي رئيس جمعية القضاة التونسيين من قبل وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس، وطلب منه تسليم مفاتيح مكتب الجمعية ومغادرة المبنى بناء على أوامر من وزارة العدل وحقوق الإنسان بحسب ماورد. وفي غياب أي قرار إداري أو قضائي بهذا الصدد، فقد رفض رئيس جمعية القضاة التونسيين تسليم المفاتيح. وفي PN أغسطس/آب، وُضع قفل جديد على باب المكتب، مما حرم الجمعية من المكان المناسب لعقد اجتماعاتها أو تنفيذ أنشطتها المعتادة.

ويبدو أن حرمان جمعية القضاة التونسيين من مكتبها قد جاء كجزء من مجموعة من التدابير التي اتخذتها السلطات التونسية لترهيب القضاة وتقييد أنشطتهم وحقهم في حرية التعبير. وعقب الدعوات الأخيرة التي أُطلقت من أجل تحقيق المزيد من استقلال القضاء، تم فصل خطوط الهاتف والفاكس والإنترنت الخاصة بجمعية القضاة التونسيين مراراً وتكراراً. وورد أنه تم نقل العديد من القضاة تعسفاً إلى أماكن نائية من البلاد، بعيداً عن عائلاتهم، وذلك في محاولة واضحة لترهيبهم وإسكاتهم.

إن مثل هذه الممارسات تقوض استقلال القضاء، ولا تتسق مع القانون التونسي والقانون الدولي على السواء. وإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات التونسية إلى السماح لجمعية القضاة التونسيين بإعادة فتح مكتبها لتمكين القضاة من القيام بأنشطتهم، ولإظهار احترام أكبر لمبدأ استقلال القضاء، وذلك تماثياً مع التزامات البلاد بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما يساور منظمة العفو الدولية القلق من قرار السلطات التونسية بمنع نقابة الصحفيين التونسيين من عقد مؤتمرها التأسيسي والحلقة الدراسية المقرر عقدهما في T سبتمبر/ أيلول. ومن المفترض أن تستضيف هذه الفعالية مئات الصحفيين التونسيين المستقلين، بالإضافة إلى ممثلي منظمات الصحفيين الدولية والإقليمية. ومنذ إنشاء نقابة الصحفيين في مايو/ أيار OMMQ، استُدعي رئيسها لظفي حجي مرات عدة إلى الدائرة الأمنية في وزارة الداخلية لاستجوابه بشأن أنشطة النقابة. وتهدف نقابة الصحفيين التونسيين إلى الدفاع عن حقوق الصحفي وتعزيز حرية الصحافة.

كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات التونسية إلى وضع حد لمضايقة الصحفيين وإلى السماح لأعضاء نقابة الصحفيين التونسيين بممارسة حقهم في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات. وهذا يشمل السماح للنقابة بعقد اجتماعاتها وتنفيذ أنشطتها.